

04 سبتمبر 2019

زغوان في :

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

بلدية زغوان

محضر جلسة

المكتب البلدي

جلسة يوم 07 سبتمبر 2019

4617 در

عملا بمقتضيات القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 09 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية عقد المكتب البلدي يوم السبت 07 سبتمبر 2019 .

وقد حضر هذه الجلسة السادة والسيدات : عماد المانسي- أيمن عمار- كريم القنبري- محمد علي بن ملاسة- المنظر قدور- أميرة بالقصير- نادية كريمة و أكرم عيسى- مروان عبدو بويده.

كما حضر هذه الجلسة السيد العباسي المنصوري الكاتب العام للبلدية.

إفتتح السيد طارق الزوقاري الجلسة بكلمة رحب فيها بالحاضرين و شكرهم على تلبية الدعوة

ثم خلص إلى تلاوة جدول أعمال الجلسة الذي تضمن المواضيع التالية :

1- عرض مشروع ميزانية لسنة 2020: أحال السيد طارق الزوقاري الكلمة إلى السيدة سميرة

الطرابلسي رئيسة لجنة الشؤون المالية والإقتصادية و مراقبة التصرف لتتولى عرض

مشروع الميزانية.

أفادت السيدة سميرة الطرابلسي رئيسة اللجنة إن هذه الميزانية بنيت على معطيات مالية تحليلية

للمداخيل و المصاريف و الإدخار الإداري خلال سنوات 2016-2017- و 2018 و لنسق المداخيل و

المصاريف المحققة للثلاثية الأولى من سنة 2019 دون إغفال الموارد المحققة بعنوان العقارات المبنية

الناجمة عن الإعفاء الجبائي مع ضرورة أخذ هذا المعطى بعين الإعتبار عند ضبط المداخيل بهذا الباب.

كما حاولت اللجنة أن تبني الميزانية على المعطيات التي من شأنها أن تساعد على تحليل و

إستشراف الوضعية المالية للبلدية و تحديد التوجهات و الخيارات و البرامج و الأهداف المتعلقة

بميزانية سنة 2020 والقدرة على تجسيدها.

كما أفادت رئيسة اللجنة أنه تم إعتداد الشفافية و الموضوعية و الصدقية في ضبط تقديرات الميزانية على مستوى الموارد و النفقات و ذلك بعدم التقليل و التضخيم فيها.  
وبعد تلاوة الميزانية فصلا فصلا و قبل الشروع في مناقشتها ساقطت السيدة سميرة الطرابلسي رئيس اللجنة مجموعة من التوضيحات و التوصيات و المقترحات.

#### I - الموارد:

- المعلوم على العقارات المبنية: تم التخفيض في الإعتمادات المرسمة بهذا الفصل وذلك لتوقيع انخفاض المداخل به بعد إنتهاء العفو الجبائي الذي يمتد إلى غاية 31 ديسمبر 2019.

- المعلوم على العقارات غير المبنية: تم التخفيض في هذا المعلوم من 100 ألف دينار إلى 50.000 دينار وذلك لبطء نمو المداخل من هذا الفصل أهمها إسناد تراخيص خارج الإطار القانون أي عدم الحصول على تراخيص في البناء مما أثر سلبا على هذا الفصل و توصي اللجنة بإيقاف إسناد تراخيص الماء و النور الكهربائي لغير المتحصلين على رخص البناء.

- وفي ما يتعلق بهذين الفصلين أوصت اللجنة بالقيام بحملة تحسيسية لإستخلاص المعاليم الموظفة على العقارات المبنية و مزيد توضيح إجراءات العفو الجبائي.

- الترفيع في المقاييس الإعتيادية للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية و التجارية و المهنية ب 300 ألف دينار مع التوصية بتوفير الأعوان الضروريين للمصلحة نظرا لأهمية هذا المورد.

- المعلوم على النزل: أوصت اللجنة بمراسلة صاحب النزل للإستظهار بما يفيد خلاص المعلوم و دعوته لإبرام إتفاقية لرفع الفضلات غير المنزلية و مراسلة مكتب الأداءات للقيام بعمليات رقابية لنزل العراس و التثبيت من مدى تصريحه للدخل من عدمه.

- معلوم الإجازة الموظفة على محلات بيع المشروبات: أوصت اللجنة بتحيين قاعدة البيانات الخاصة بالمقاهي (عددها و صنفها) إذ تمت ملاحظة وجود عدة مقاهي لم يقع جردها و تولى فرقة الشرطة البيئية مراقبة هذه المقاهي للتثبيت من خلاص المعاليم المستوجبة من عدمه.

- مداخل الأسواق اليومية و الأسبوعية و الظرفية: إقترحت اللجنة إعتداد لزمة لمدة خمسة سنوات عملا بالمشور عدد 04 المؤرخ في 22 فيفري 2019.

- مداخليل لزمات المسالځ: تم إقتراح إستلزام المسلځ لمدة ثلاثة سنوات فما فوق.
- معلوم الأشغال الوقتي للطريق العام: لا بد من تكثيف الحملات لإستخلاص هذا المعلوم، وفي هذا الصدد أوصت اللجنة بمراجعة مدة عقد أشغال الملك العام والمساحة المرخص في أستغلالها عبر تحيين الفترة و المساحة من قبل للبلدية و التراجع عن قرارات المتخذة سابقا من خلال تفعيل الدور الرقابي.
- معلوم أشغال الطريق العام بمناسبة حضائر البناء: تراجع المداخليل المتأتية من هذا الفصل نتيجة إسناد رخص الربط بالشبكات العمومية(الماء والتيار الكهربائي)و أوصت اللجنة بإيقاف هذا النزيف.
- معلوم الإشهار: أوصت اللجنة بتوجيه تنابيه كتابية لأصحاب الشركات لحثهم على خلاص ما تخلد بذمتهم من ديون في حال عدم الإمتثال فإنه يتعين إتخاذ إجراء ردي في الغرض.
- معلوم رخص الحفلات: تفعيل الدور الرقابي للمصالح الأمنية و مراسلتها لتكثيف العمليات الرقابية على قاعات الأفراح و المساكن التي تقام بها حفلات الأفراح.
- مداخليل كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري: ضبط قائمة المحلات المعدة للأكرية مع مبالغ الكراء و الديون المتخذة بالنمة و المثقلة لدى القابض البلدي.
- إسترجاع مصاريف إصلاح الطرقات و الأرصفة: تم ترسيم إعتماذ قدره 8 آلاف دينار مع التوصية بالإسراع في إعداد كراس شروط صيانة الطرقات، كما أفادت رئيسة اللجنة أنه تمت إضافة فصل جديد يتعلق ببيع العقارات و رصدت به إعتماذات قدرها 10 آلاف دينار. كما أوصت بإعادة عرض موضوع قيمة الأكرية للمحلات التجارية بالسوق المركزي و بعض المحلات الأخرى على لجنة الشؤون الإدارية و إزداء الخدمات و إثر ذلك فتح باب النقاش فتناول الكلمة:
- 1- السيد محمد علي بن ملامسة: أفاد أنه لا بد من الحسم في موضوع الإنتدابات و تعزيز الرصيد البشري للبلدية الذي يعرف نقصا كبيرا أثر على تنفيذ قرارات المجلس البلدي كما أثر بصفة جلية على نسق الإستخلاصات و إن لزم الأمر تجاوز النسبة المسموح بها قانونيا و المقدرة ب 50 % من نفقات العنوان الأول.
- وقد أعربت السيدة سمية الطرابلسي على موقفها و دعمها لهذا المقترح الذي سيؤدي حتما إلى الترفيع في نسب الإستخلاص خلال نفس السنة المالية.

كما أوصى المكتب البلدي الترفيع في المنحة المخصصة للرياضة ب 10 آلاف دينار  
يؤخذ جزءا منها من الإعتمادات المخصصة للتأمين في حدود 5000 .  
و أوصى المكتب البلدي بإحالة مقترح الميزانية برمته على المجلس البلدي للتداول في  
شأنه.

ورفعت الجلسة في حدود الواحدة بعد الزوال.

رئيس البلدية

طارق زوقاري

